مركز البحوث العربية

الجيش والعسكرية فى أفريقيا

إيبو هوتشفول

إهـــــــداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش

القاهرة

مركز البحوث العربية

الجيش والعسكرية فى أفريقيا

إيبو هوتشفول

ترجمة : عمر الشافعى

الناشر

مركز البحوث العربية

للدراسات والتوثيق والنشر

١٤ ش عبد العزيز الدرينى - المنيل - القاهرة.

١٩٩١

ت : ٣٦٢٥٦٨٧

فاكس: ٣٤١٩٣٨٣

تلكس: Naoom UN ٢٣١٧٢

الجمع والاعداد الفنى بمركز البحوث العربية

المحتويات:

تصدير

إلى أى حد يشكل العسكريون فى أفريقية فئة اجتماعية أو فئة مهنية أو "آلية" من آليات السلطة السياسية؟ تلك كانت الاسئلة التى شهدت مئات الدراسات عقب موجة الانقلابات العسكرية فى أفريقيا فى الستينيات، وها هى تعود لتطرح نفسها إزاء العقبات التى تواجه ما يسمى "بالموجة الديمقراطية" أو التعددية فى القارة.

قد يلفت النظر من ناحية ما يقع فى نيجريا من تبادل للحكم والنفوذ بين العسكريين والسياسيين وهل هو فى إطار اجتماعى واحد أم متعدد، كما يلفت النظر - من ناحية أخرى - ما يقع فى الصومال وكيف يتحول العسكريون من أداة توحيد إلى أداة تفتيت... أما السقوط والفساد فى أثيوبيا وكينيا وزامبيا وزائير.. فإن لهما أيضاً علاقاتهما الوثيقة بالبحث من زوايا متنوعة...

إن عودة المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية فى هذه الفترة لدراسة هذا الموضوع ووضع ورقة العمل هذه كخطة لبحثه يعتبر مساهمة حقيقية في علم الاجتماع السياسي بأفريقيا، وهى مساهمة نتمنى أن تتوسع الدراسات العربية فى هذا المجال لتنسج على منوالها حيث أن دراسة العسكرية العربية لم تلق بعد العناية الكافية من السوسيولوجيين وعلماء الاجتماع السياسي .....

قد يكون ذلك ما أغرى مركز البحوث العربية بترجمة هذا النص بالاتفاق مع المجلس الأفريقى، خاصة وأن كاتب الورقة من المشهود لهم بالرؤية المدققة وهو الأستاذ إيبو هوتشفول (غانا) الأستاذ الآن بقسم العلوم السياسية بجامعة تورنتو .

وقد أسهم الأستاذ عمر الشافعى بجهد مشكور فى ترجمته لهذا النص، وهو كباحث فى مجال العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية مؤهل لأن ينقله - وقد فعل - إلى العربية بالكفاءة التى نراه بها.

مركز البحوث العربية

١٩٩١

الجيش والعسكرية فى أفريقيا

بعد مايقرب من ثلاثة عقود من الكتابة والدراسة حول دور الجيش فى السياسة، وصلنا إلى طريق مسدود . فعلى الرغم من وفرة الانقلابات العسكرية وتدفق الأدبيات الناتجة عنها، فإنه من المشكوك فيه أننا نعرف اليوم عن سياسة الجيوش أكثر مما كنا نعرف عند منتصف الستينيات. ومن بين جميع المؤسسات الأفريقية الكبرى، فإن الجيش هو صاحب أقل نصيب من الدراسة المنظمة، وذلك على الرغم من أهمية السياسة. وإننى أتصور أن هذا يعود إلى حد كبير إلى أن بحثنا كان حول العسكرية Militarism وليس بالضرورة حول الجيش، بل إن الجيش ذاته فى الواقع هو العامل التحليلى الأكثر غيابا فى دراسة العسكرية. إن أغلب الدراسات حول الجيش والتغيير السياسى تتناول " التغيير السياسى" أكثر كثيرا من تناولها للجيش،كما ركزت دراسات أخرى (خاصة تلك التى تتعلق بنظرية التحديث أو بالمعارضة الليبرالية لها) على تأثير الجيش على صنع السياسة، دون أن تقول الكثير حول طبيعة أى جيش بعينه. وتشيع فى هذه الدراسات الافتراضات الوظيفية التى تؤدى إلى إهمال أسئلة أساسية حول

سوسيولوجية الجيش ذاته. والنتيجة هى أن الجيش ظل مؤسسة مبهمة بالنسبة لأغلب العلماء الاجتماعيين. وقد انتقد فالنزويلا Valenzuela (١٣٦:١٩٨٥) انعدام التقدم فى هذا الحقل قائلا: " من سخرية القدر أن أهم إسهامات الأدبيات " العلمية" حول الجيش فى العالم الثالث كان تأثيرها على صنع السياسة، بما فى ذلك من أبعاد قيمية، وليس إسهامها فى تقدم نظرية العلوم الإجتماعية".

ويذهب فالنزويلا Valenzuela فى الواقع إل أن مستوى الإسهام كان يتدهور مع مرور الوقت، كما أنه " فى حين أن الرواد الأصلاء لهذا الحقل مثل فاينر Finer كانت لهم إسهامات نظرية ذكية، فواقع الأمر هو أنه لم يحدث تقدم يذكر على مدى خمس وعشرين سنة ".

يعد هذا بديهيا بالنسبة لأفريقيا، حتى أن أسئلة تحليلية أساسية ظلت بلا إجابة. بل ولازلنا لا نمتلك سوسيولوجيا أولية حول الجيش، أو فهما منظما للأزمة المؤسسية التى مرت بها جيوش أفريقية كثيرة منذ الاستقلال. وكذلك ليست لدينا فكرة كبيرة حول علاقة الجيش الحقيقية بالقوى الاجتماعية. وليس لدينا تفسير للتفاوت الواسع فى أسباب الانقلابات العسكرية أو للاختلاف الكبير بين الأنظمة العسكرية فى التوجهات والنتائج السياسية، سواء بين الأمم أو داخل الأمة الواحدة على مدى زمنى ممتد. كما لم تنجح فى اختبار الأشكال العسكرية فى الحكم كظواهر متميزة، وذلك على الرغم من تفشيها فى القارة الأفريقية. وهناك أيضا مجموعات من الأسئلة المرتبطة بذلك، مثل التأثير الاقتصادى للإنفاق العسكرى وعلاقة الجيش بعمليات الإنتاج الاجتماعى، لم يتم تناولها بعد. والواقع أن أغلب

القضايا التى اعتبرها لوينتال Lounthal بارزة فى هذا الحقل فى ١٩٧٤ لم تتم تغطيتها بعد. (١)

وفى الوقت الذى كنا نركن فيه إلى الآراء الأرثوذكسية المريحة القائلة بأن الانقلاب العسكرى له طابع رد الفعل والأداة، وأن الجيش نفسه محافظ أو معاد للسياسة ومحدود فى أهدافه وقدراته، فإن طبيعة سياسة الجيوش فى أفريقيا تعرضت لتغيرات هامة مما واجهنا بتحديات تحليلية متجددة. والسبب وراء هذه الصعوبات التفسيرية هو أن النوع الجديد من الانقلابات العسكرية- الانقلاب " التقدمى " - ارتبط بتطورات وأزمات مؤسسية عميقة داخل الجيش ذاته - وهذا هو بالضبط المجال الذى كانت تحيزاتنا البحثية قد دفعتنا لعدم الخوض فيه. وفى حين أنها تبدو كأنها (أو تطرح على أنها) مقررات اجتماعية يقودها الجيش، فإن هذه الانقلابات تبرز فى الوقت نفسه خصوصا الثورات العسكرية - ثورات عسكرية داخلية تقتضى أن تفهم فى حد ذاتها وكمفتاح للثورة الاجتماعية الأوسع فى نفس الوقت. ولقد أصبح واضحا أيضا أنه لاينبغى النظر إلى الجيش على أنه مجرد رد فعل أو أداة طبقية أو عميل اجتماعى. بل على العكس، أكدت هذه الانقلابات استقلالية الجيش عن القوى الاجتماعية، وتوجهاته الأيديولوجية المعقدة (والمتنوعة)، ودوره التوجهى. وهى تطرح مشكلة تحليلية صعبة لم يتم تناولها فى الأطر السابقة: كيف تعكس الميكانيزمات التنظيمية الداخلية والعلاقات الاجتماعية فى الجيش الأزمات الاجتماعية، وماهى التحولات التى تحدث فى هذه الميكانيزمات والعلاقات تحت تأثير الأزمة الاجتماعية الأوسع. وبكلمات أخرى : لماذا يكون رد فعل (إذا افترضنا أن

وقد كان تأثير هذه المواقف هو وضع الجيش فعليا خارج الحدود التى يمكن أن يصل إليها الباحثون - وخاصة باحثى " العلوم السياسة"[٢] يضاف إلى ذلك أنه فى الكثير من البلاد الأفريقية تقلصت بشدة المعلومات العسكرية غير المصنفة والتى كانت تنشر علنا (وهى عادة متعلقة بالميزانية العسكرية) حيث صارت مع مرور الوقت تعامل بوصفها مواد مصنفة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن هذه القيود البحثية هى قيود حقيقية (وإن لم تكن بلا حل) ، فإن جزءا كبيرا من المشكلة يعود أيضا إلى الطريقة المحددة التى طور بها هذا الحقل والتميزات البحثية التى فرضتها المدارس الفكرية المسيطرة فى هذا المجال. والواقع أن النموذج التنظيمى الشكلى ، والذى ارتبط تطوره باسم جانويتز Janouitz ومثل أوسع الإطارات نفوذا فى أوائل الستينيات، وضع التركيز الأساسى على الأبنية الداخلية للجيش كإطار للتفسير وبالتالى وجه البحث فى هذا الاتجاه. ومن المهم ملاحظة أن النموذج لم يكن يسعى بذلك لإنكار وجود أسباب اجتماعية أوسع للتدخلات العسكرية وإنما كان يسعى لاستكشاف العلاقات المدنية العسكرية من وجهة نظر التنظيم الاجتماعى الداخلى للجيش، والذى يحدد قدراته السياسية ،٢ . ١٩٦٣ (Januitz) - وبالمثل فإن نظرية التحديث، التى كان هذا النموذج وثيق الارتباط بها، أكدت على القواعد السلوكية والنفسية والدوافعية لضباط الجيش بوصفهم " نخباً تحديثية"، فضلا عن ديناميكيات تحول المؤسسات العسكرية، مؤكدة بذلك التوجه نحو التحليل المؤسسى والبحث التنظيمى.

كانت هناك أسباب عديدة وراء عدم تحقق هذه الإمكانات الواعدة.

ارتبط أول هذه الأسباب بعيوب النموذج التنظيمى الشكلى ذاته. فالصفات المثالية التى أضفاها هذا النموذج على الجيش - الوطنية ، التقشف، العقلانية، التقنية، وهكذا- جعلته أداة مضللة وذات طابع أيديولوجى بحيث لا تصلح للبحث التجريبى. لم تكن هذه الصفات " التحديثية" لتصمد أمام نتائج الدراسات التجريبية الأولية (انظر على سبيل المثال Prial١٩٧١) و Adekson١٩٧٥) ، وقد بدا أن ذلك يزيل أهم تبرير لدراسة الجيش كمؤسسة. وعلى مستوى آخر أصبح النموذج نفسه عائقا وليس مرشدا للبحث المؤسسى: فكثيرا ما تم قبول افتراضاته التعسفية والمليئة بالإطراء للجيش كبديل للبحث التجريبى .[٣] أما الشئ المهم الذى أفرزته أطروحة التحديث فهو الدراسات المتوجهة نحو السياسة Policy Oriented والتى كان المقصود منها هو إثبات أو تفنيد الأطروحة، على أساس دراسات حالة. ويميل المرء للاعتقاد بأن أحد أهم أسباب القبول الأول بالنموذج التنظيمى الشكلى كان السعى للحصول على نظرية عامة فى وضع كانت الانقلابات العسكرية فيه قد أصبحت أكثر شيوعا وأكثر تعقيدا من الناحية السياسية فى نفس الوقت، فى حين أن المعلومات التى كان يمكن بناء مثل هذه النظرية عليها كانت ببساطة غير متوفرة. كما لايجب إهمال الضغط الذى مارسته مصالح السياسة الأمريكية. ومثلما هو الحال فى الأغلب مع نظرية التحديث، فإن هذا النموذج كان شديد النخبوية، ولم يكن بوسعه أن يوفر سوى معرفة جزئية بالجيش: فهدف النموذج كان " النخب العسكرية" (كبار الضباط) مستبعدا بذلك بقية الرتب العسكرية التى لم يكن متوقعا لها أن تلعب دورا سياسيا نشطا.

ثانيا، أشارت الصعوبات السياسية والاقتصادية المنتشرة والتى أضافت أعدادا متزايدة من الانقلابات العسكرية فى أفريقيا وآسيا إلى تلك الواقعة فى أمريكا اللاتينية، أشارت إلى أن أسباب الانقلابات ينبغى البحث عنها فى الظروف الاجتماعية الأوسع وليس فى السمات الخاصة بالجيش. وتحول الاهتمام بالتالى نحو استكشاف وتحديد طبيعة هذه الأزمات الاجتماعية والسياسية الأوسع. وصار ينظر إلى الانقلابات العسكرية على أنها بالأساس ذات طابع رد الفعل، وأن الذى يحفزها هو الظروف الخارجية المتردية (على الرغم من أن تدخل الجيش فى هذه الحالة قد يكون جزئيا بغرض حماية مصالحه هو). وقد بدا أن هذا التحول التحليلى، مضافا إليه عيوب النموذج التنظيمى الشكلى، يدفع فى اتجاه تخفيض الاهتمام بالمنظمات العسكرية كمجال محدد ومتخصص للبحث. وقد صاحب وعزز هذا التحول فى بؤرة الاهتمام تغيير فى نوع الباحث المشتغل بدراسات العلوم الاجتماعية الخاصة بالعسكرية. ففى حين أن الرواد فى هذا الحقل كانوا علماء سوسيولوجيا عسكرية (Semowitg) أو خبراء عسكريين (هانتنجون Huntngton، فاينر Finar) ، فإن الباحثين الذى اندفعوا نحو هذا الحقل، عندما تأكد أن الانقلابات صارت صناعة متنامية، كانوا عادة علماء سوسيولوجيا سياسية بلا معرفة متخصصة حول الجيش. وعادة مايظهل الجيش كعامل ثانوى فى التحليل فى الدراسات المرتبطة بهذا النوع الجديد من الباحثين.(٤) وفيما يتعلق بأفريقيا، نادرا ماقام أحد العلماء الاجتماعيين باستخدام معرفة متخصصة حول الجيش فى دراساته حول العسكرية، وإثبات الروابط بين الجيش والعمليات الاجتماعية بشكل مقنع.

ويكاد عمل لوكهام Lukham حول نيجيريا يظل متفردا فى هذا المجال.(٥)

وعلى الرغم من أن أكثر من منظور Posodigm تعاقبت بسرعة على دراسات العسكرية فى العالم الثالث(من نموذج الاستقرار السياسى إلى التبعية إلى التراكم إلى الأزمة العالمية)، مما يعكس التحولات فى المنظور فى العلوم السياسية بصفة عامة فضلا عن الطبيعة والسياق المتغير بين العمل العسكري، فإن النظريات الناتجة عن هذه الدراسات، على اختلافها الكبير فى التوجه النظري ومستويات التحليل، تتحدد فى افتراضها التحديد الخارجى للعمل السياسى العسكرى كما تتحد فى ميلها لإنكار المبادرة المستقلة والتحديد الذاتى للجيش أو التقليل من شأنهما. فعندما لا يفترض أن الجيش يعمل له رد فعل (لأزمات أفرزتها قطاعات أخرى من المجتمع) فإنه ينظر إليه على أنه أداة لقوى اجتماعية وبنيوية أوسع، تقع على المستوى الوطنى و/أو الدول أما الأبنية الداخلية والخصائص التنظيمية للجيش، فلا تظهر فى التحليل إلا عرضا.

والواقع أنه لاعيوب النموذج التنظيمى الشكلى ولا التحول الذى حدث فى مجال التركيز التحليلى يبرران هذا الانخفاض (غير الناضج فى رأيى) فى الاهتمام بالمنظمات العسكرية كمجال محدد للتحليل والبحث. فالأزمات الخارجية لاتزال تحتاج لوساطة الحياة الاجتماعية والأيديولوجية الداخلية المعقدة الخاصة بالجيش. نحتاج إذن لفهم كيفية قيام عوامل مثل الأبنية العسكرية المتغيرة، وأشكال الانقسامات والقوة بين الشرائح والوحدات والفصائل العسكرية، الخ، بتحديد الطرق التى تتصل بها القوى العسكرية

ب " قوى التوتر فى المجتمع". لقد كانت هناك حاجة لفهم بديل لنمط تدخل الأبنية والعلاقات العسكرية فى العملية السياسية- وليس الرفض الكامل لمجال التركيز البحثى الخاص بالنموذج التنظيمى الشكلى.

بادئ ذى بدء، لابد من التخلى عن الافتراض الوظيفى/ الأدائى الذى كثيرا مايشكل أساسا لنظريات العلوم الاجتماعية الخاصة بالعسكرية. فالجيش لايقوم فقط برد فعل إزاء أزمات مقررة خارجيا، وينبغى النظر للجيش كموقع أزمة، وهى أزمة خاصة بالمؤسسة نفسها كما أنها نابعة من الأزمة الاجتماعية العامة. إننا نحتاج بصفة خاصة لفهم أفضل لكيفية تنافس عناصر الهيئة Coporate والعناصر الطبقية فى تشكيل النتائج الأيديولوجية داخل الجيش وبالتالى الإدراكات والولاءات السياسية للجيش، وأخيرا لانحتاج لذكر أن التدخل السياسى للجيش يتسم بدرجة عالية من الاستقلالية المؤسسية ولايمكن اختزاله فى كونه أداة لقوى اجتماعية معينة.

المنظور المتغير للعسكرية

ركزت أغلب تحليلات العسكرية فى أفريقيا التى ظهرت فى الستينيات كرد فعل للنموذج التنظيمى الشكلى على مشاكل خلق الاستقرار السياسى. ونظر إلى الجماعات العسكرية كرد فعل للانحدار السياسى، والانهيار الذى يشمل عوامل مثل الصراعات الإثنية والطائفية، الثقافات السياسية والطبقات المتوسطة الضعيفة، التعبئة المنخفضة، افتقاد الشرعية المرتبطة بالوطنية، الانهيار المؤسسى، أو الغياب العام " للنظام المدنى". (Lee 1969, Zollerg 1968, Welch1970)

وفى حالة قليلة نظر إلى الانقلابات العسكرية على أنها تبدأ عملية

عودة للأبنية السياسية التقليدية كرد فعل للانهيارات فى عملية الاعتقال المؤسسى {Fneit 1968, Negwi 1973} (كما تم النظر إليها أحيانا أيضا على أنها تحيى" تقليد المحارب" القائم فى تاريخ أفريقيا البعيد (Mazuin 1972) . كانت أكثر الأطر النظرية اتفاقا فى هذا الخط التحليلى هى أطروحة البريتورية Praetorianism التى قدمها هانتينجتون Huntington (1968) والتى رأت عدم الاستقرار السياسى كنتيجة للمشاركة العالية والمأسسة Institutionalization المنخفضة. من الناحية التحليلية، كانت لهذا النموذج ميزة التركيز على الجيش والمجتمع فى نفس الوقت داخل إطار ديناميكى، مؤكدا على أهمية التغيرات فى الطبيعة الاجتماعية للجيش وكذلك فى بيئته الخارجية لتفسير التغيرات فى المشروع السياسى للجيش. ومن ناحية أخرى، وفضلا عن استتباعاته السلطوية والمعادية للديمقراطية، فإن هذا النموذج عانى من عيب هام وهو استبعاد الجيش ذاته من مشكلة خلق الاستقرار، مصورا الجيش بشكل مثالى كمنظمة منضبطة ومنسجمة تقف خارج الفوضى التى يعانيها المجتمع وتعيد للمجتمع استقراره.

تميزت نماذج الاستقرار السياسى هذه بالتركيز بشكل ضيق على المفاهيم السياسية وبالميل لوضع ديناميكية العسكرية فى سياق محلى (الأمة- الدولة) مع إهمال المحددات الخارجية. كما أنها تبنت الكثير من افتراضات نظريتى التحديث والنظام.[٦] أما مختلف نماذج الاقتصاد السياسى- التى أبرزت الإمبريالية ، والتبعية، وديناميكيات التراكم، والأزمة العالمية- والتى دامت لها السيطرة فى السبعينيات، فقد مارست قطعا حادا مع هذه

التميزات التحليلية. فقد تم نقل المستوى السببى الرئيسى فى تحليل العسكرية من الهياكل والعمليات المحلية إلى العالمية، وبالمثل حل الاقتصاد محل السياسة بوصفه دائرة التحليل المتميزة. ويظل تحليل موينى Mwury الرائد فى ١٩٦٦ عملا كلاسيكيا من نواحى كثيرة.(٧) ركز مورينى على الأزمات التى أفرزتها بشكل مشترك السيطرة الاقتصادية الامبريالية، والضغوط العسكرية والسياسية فضلا عن " المسئولية البنيوية للسلطة، فتفسير عسكرة الهياكل السياسية داخل الدول الأفريقية حديثة الاستقلال. وعلى الرغم من تنوع الظروف المؤدية لها، فإن الانقلابات العسكرية فى أفريقيا تستمد منطقها العسكرى من محاولة تثبيت الأوضاع لصالح رأس المال الأجنبى، ورأس المال المحلى أيضا فى بعض الحالات. وقد تناولت التحليلات التالية تيمات مماثلة حيث رأت عسكرة المجتمع والسياسة الأفريقيين كنتاج لأزمات أفرزتها ظروف التبعية وضعف الحكم الطبقى. {Seul 1976,Pelt 1975,Hwtchful 1979.}. وعلى العكس من المنظور الليبرالى السابق الذى رأى العنف كشئ خارج نطاق العمليات الاجتماعية والاقتصادية، فإن تحليلات الماركسية الجديدة والتبعية دائما مانظرت إلى العنف باعتباره جوهريا فى ديناميكيات الاختراق الرأسمالى فى التكوينات المحيطية، هكذا، فقد بدا أن دراسة العسكرية لاتتضمن ماهو أكثر من تحديد نوع العنف، مع ربطه بطرق مختلفة بالطبيعة الخاصة للأزمة البنيوية والعلاقات الطبقية السياسية.

ركزت التحليلات التالية بشكل أكثر تحديدا على تيمات " فشل التراكم" و" الأزمة الرأسمالية العالمية" لتفسير العسكرة المحيطية. حاول

سنجاس Sengae {١٩٨٥} أن يضع العسكرة فى إطار " ديناميكيات إعادة الإنتاج" الخاصة بالتشكيلات الاجتماعية المحيطية، حيث رأى "عمليات العسكرة والعسكرية" باعتبارها" مرتبطة عضويا بديناميكيات إعادة الإنتاج" الخاصة بمثل هذه التشكيلات. وهو يذهب إلى أن " الوظيفة الديناميكية للتدخل العسكرى تتمثل فى التعزيز الحيوى لعملية تراكم ذات خصائص رأسمالية أكثر تحديدا وبروزا .{ نفس المرجع، ص ٢٠٠ }.واقترح لوكهام Lukhiam (١٩٧٩) إطارا طموحا (وإن كان نموذجيا بعض الشئ) فى البلاد الرأسمالية التابعة، يربط متغيرات مثل نوع البنية الاقتصادية، وطبيعة مشروع الدولة، وشكل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما سعى هوتشفول Hutchful {١٩٨٦} لربط العسكرة "بعملية إعادة التنظيم الشاملة للظروف الاجتماعية للإنتاج الجارية فى البلاد المحيطية كرد فعل للأزمات الرأسمالية". وأخيرا، وبصياغة مثيرة للجدل بشكل خاص، صور مامدانى Namdami {١٩٨٣: ص ٣٥} نظام أمين فى أوغندا على أنه شكل محيطى محدد" للفاشية" خلقته أزمة الإمبريالية. ولكننا نستطيع بصفة عامة أن نقول إن مثل هذه الإطارات النظرية تطورت بشكل أوسع كثيرا فى السياق الأمريكى اللاتينى حيث توصلت إلى أطروحاتها الأكثر اتقانا مثل " السلطوية البيروقراطية" و"الكوربوراتية السلطوية " (Collien 1979,rolloy 1987). لم يقم أحد بجهد مواز فى أفريقيا لربط أنواع من النظم بأشكال للاقتصاد السياسى والبنية العسكرية(ومع ذلك انظر Show ١٩٨٢).

من المستحيل تقديم مايزيد عن نقد أولى لمثل هذه المقاربات المتقنة فى

السياق الحالى. ومن سخرية القدر أنها تميل، بطرقها المختلفة، لإعادة إنتاج عقلانية (وظيفية) نظرية التحديث : يقوم الجيش بـ " عقلنة" الهياكل وعمليات التراكم بنفس الطريقة تقريبا التى يصف بها منظور التحديث بالدور" التحديثى" للجيش.(٨) ولكن فى حين أن العقلانية فى المنظور الأخير هى صفة تضفى على الجيش بوصفه هيئة مستقلة عن المجتمع، فإن الجيش هنا يلعب دور الوكيل لقوى بنيوية أو طبقية واسعة. وفى أداءه لهذه المهمة، يفترض أن الجيش يعمل بشكل موحد (كما أن من المنطقى أن يكون الأمر كذلك) ، بدلا من أن يمثل قاعدة للتناقض والصراع داخليا. وكقاعدة (ومرة أخرى يجب استثناء عمل لوكهام (Lukham) فإن الجيش نفسه لايمثل موضوعا محددا للدراسة فى مثل هذه التحليلات. وفى حين أن هذه التحليلات بصفة عامة لا تحتفظ دائما بالتحليل السياسى المتقن لموريى Muray، فإنها تحتفظ بالاختزالية الأساسية لإطار الإمبريالية/ التبعية، حيث ينظر للقوى والعمليات السياسية على أنها تعكس أو تعزز أنواعا معينة من العلاقات الاقتصادية. ويتسق مع هذه النزعة الامتناع الغريب للماركسيين الجدد عن فحص الأشكال السياسية عن قرب، أو ميلهم لاعتبار السياسة" محددة الشكل" من الناحية الأساسية ١٩٨٤ (Jessop) .

التنظير للاتجاهات الجديدة

أحيت الاتجاهات الجديدة فى العسكرية فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وبصفة خاصة ظهور الأنظمة العسكرية" التقدمية" أو الراديكالية، أحيت الاهتمام بهذا الحقل كما طرحت تحديات تحليلية جديدة. فعلى العكس من الأنظمة القديمة، كانت الأنظمة الجديدة شابة فى تكوينها

وكانت أصولها تعود للطبقات الدنيا فى الجيش. وكان أحد شروط ظهورها هو تدمير السلطة المؤسسية والسياسية للهيراركيات العسكرية القديمة. لقد بدا العسكريون في هذه الأنظمة كمناضلين وطنيين ومعادين للإمبريالية، وألزموا أنفسهم (بدرجات متفاوتة من الجدية) بالتحول الثورى. كما أنهم كانوا ذوى طابع أيديولوجى شديد، وأنجزوا بجدية مهام التبعئة الشعبية، ويبدو أن ظهورهم قد مثل تحولا عميقا فى المعادلة السياسية الوطنية، حيث أتوا إلى الساحة السياسية بقوى اجتماعية كانت مستبعدة منها قبل ذلك كما خلقوا هيئات تعبوية جديدة. وتبدو هذه الأنظمة على أنها الأمثلة الأكثر صراحة ووضوحا فى أفريقيا حتى الآن على الصلات السياسية بين الجيش والشرائح الاجتماعية.

كيف يمكن فهم هذه الظواهر السياسية الجديدة؟ من البديهى أن المفاهيم القديمة قاصرة. لقد اقترح هوتشفول (Hutchful١٩٨٦) التمييز بين "الأنظمة التصحيحية" القديمة والأنظمة " التقدمية" " الجديدة"- وهو تمييز أيديولوجى وبنيوى وليس زمنيا فقط- وأشار إلى عدد من العوامل التاريخية التى تمثل شروط ظهور النوع الأخير من الأنظمة. وقد تم تخصيص عدد خاص من " مجلة الدراسات الشيوعية" (رقم ٣/٤، ١٩٨٥) Journal of Communist Studies (No. 3/4,1985) التى يحررها مركاكيس Markekis لدراسة هذه الأنظمة تحت عنوان علم هو "الأنظمة الماركسية العسكرية". كما أجريت أيضا دراسات حالة لأنظمة بعينها.(٩) ولاشك أن أثيوبيا درست بشكل أوسع من غيرها، وذلك بسبب " عمر" وتفرد الثورة هناك، حيث ظهر العديد من الدراسات الطويلة فضلا

عن المقالات العديدة.[١٠] ومع ذلك، فإن العمل التحليلى يظل فى الإجمالى أوليا وغير متكافئ. فعلى الرغم من أن هذه الأنظمة العسكرية "الراديكالية" بينها بعض التشابهات الشكلية- أيديولوجية ثورية، أبنية تعبئة شعبية، وفى بعض الحالات زعيم عسكرى " كاريزماتى"، إلخ .. فإن هناك اختلافات كبيرة فى المسارات التى اتخذتها، مما يجعل التعميم فيها يتعلق بطبيعتها الاجتماعية والسياسية أمرا صعبا.

ومع ذلك، فإن الدراسات المذكورة ركزت على بعض التيمات المشتركة(والتى يغلب عليها طابع التشاؤم إن لم يكن السخرية)، حيث شكلت بالأساس فى المصداقية " الثورية" لهذه الأنظمة. ووفقا لديكالو (Decalo ١٩٨٥) فإن الهدف الأساسى لهذه الأنظمة ليس الثورة وإنما إعادة بناء هياكل الدولة الفاقدة للمصداقية، وهى عملية تلعب فيها "الأيديولوجية الثورية" دورا تبريريا. أما التيمة ذات الشعبية الخاصة فهى تيمة " الثورة المغدورة" القائلة بأن الانقلاب العسكرى الثورى أجهض ثورة شعبية أصيلة. تم تطبيق هذا التحليل على الثورة الأثيوبية فى أيامها الأولى, (Markakis and Ayele 1978)، وهو يظل مؤثرا بين عناصر من اليسار الغانى (Atimand Gariba 1986; Ieebo 1985; Bing 1984). كما ظهر بدرجات متفاوتة فى أعمال حول بوركينا، خاصة منذ وفاة سنكارا Sankara .

حاول نيونجو (Nyong) ١٩٨٣ أن ينظر لنظام دو Doe فى ليبيريا على أساس الانفصال بين الحكم الطبقى والحكم السياسى فى النظام البرجوازى، أى باعتباره حكما برجوازيا بدون البرجوازية . وقد تنبأ الدارسون

للتجذر المفاجئ الذى اتسمت به هذه الأنظمة بعد الوصول للسلطة. ولعلاقتها الغامضة (والقمعية فى آخر المطاف) باليسار المدنى، فضلا عن القيود الشديدة على حركتها خاصة فيما يتعلق بمحاولة إعادة هيكلة الأبعاد الخارجية للتبعية (Decolo 1985; Moyek 1985, Lefort 1983). وفى حين أن أغلب التحليلات اليسارية تق فى إطار الإشكالية الواسعة المعتادة الخاصة "الإمبريالية" فى مواجهة " الثورة"، فقد تم تجربة عدد من الدراسات المتوجهة نحو السياسة Policy Oriented studies على هذه الأنظمة، بنية فهم كيفية تناول مشكلات قطاعية محددة أو طبيعة التوجهات الإصلاحية المتخذة.

وفى حين أن نوعيات التحليلات اليسارية المشار إليها أعلاه قد أنتجت العديد من الأطروحات الهامة حول الإمكانية (أو الحدود) الثورية لهذه الأنظمة العسكرية، فليس من الواضح أنها فعلت الكثير لتطوير فهمنا للطبيعة السياسية لهذه الأنظمة. وفى الإجمالى، لايبدو أن المسافة النظرية التى تم اجتيازها بالكبر الذى تستدعيه التغيرات الهامة الحادثة. تظل هناك عناصر من الاختزالية فى البنية النظرية، ويظل الموقف السائد داخل أغلب اليسار هو " لاجديد تحت الشمس..". وقبل كل شئ، فلم يتم الإقرار أو التنظير بشكل مناسب لاستقلالية هذه الأنظمة عن القوى الاجتماعية (وبالتالى لقدرتها على تحقيق تحالفات اجتماعية وسياسية متغيرة باستمرار) ولا لتعقد التداخلات السياسية التى تمثلها.

لقد حاولت فى موضع آخر (Hutchful 1986) أن أجادل بأن هذه

الثورات العسكرية تمثل فى الواقع إلتقاء عدة تيارات ثورية أولية تقع فى الدائرتين المدنية والعسكرية وتناقض الإمكانية مع بعضها البعض. تحتاج خصوصية الثورة المؤسسية العسكرية لتحليل وفهم خاصين- لأنها تمثل مفتاح الطابع السياسى لهذه الأنظمة- وهى خصوصية توجد فى حالة وحدة وانفصال فى نفس الوقت عن الثورة الاجتماعية الأوسع، ولكن لايمكن اختزالها فيها بأى معنى من المعاني. وفى حين أن الكثير من هذه الدراسات قد أشارت إلى أسباب داخلية لتسيس الرتب الدنيا فى الجيش وانهيار الهيراركيات العسكرية، فإن هناك حاجة لدراسة أكثر منهجية للعوامل البنيوية والتاريخية المرتبطة بذلك. كما توجد حاجة ماسة لدراسة البنيان الذى يعاد تنظيم الجيش فيه، ومن الواضح أن إحدى القضايا الأساسية المطروحة فى هذه الأزمة المؤسسية هى مدى ملائمة الهياكل الموروثة للقوى العسكرية الأفريقية والعلاقات المدنية/ العسكرية (بالمعنى الدستورى). لماذا تظهر أنظمة عسكرية راديكالية فى بعض البلاد فى حين تبقى السيطرة فى بلاد أخرى (مثل نيجيريا) للأنظمة " التصحيحية"؟

عناصر إطار بديل

كيف يمكن بناء مقارنة أكثر ملائمة لمشكلة الجيش والعسكرة؟ إننى أرى أن مثل هذه المقارنة ستتضمن أربعة مستويات متميزة ولكن متداخلة للتحليل.

١- الجيش كمؤسسة

سيتناول المستوى الأول الجيش كمجموع مؤسسى - نظام اجتماعى

وأيديولوجي معقد ومتفرد- يحفظ تماسكه بواسطة أيديولوجيات وممارسات (وظائف) معينة تضفى الشرعية على " الأماكن" والهيراركيات والحدود المؤسسية. ينبغى إذن النظر إلى التنظيمي العسكرى على أنه مندرج فى إنتاج نظام وتضامن مؤسسى والدفاع عنه فى عملية غير مختلفة عن المؤسسات الاجتماعية الأخرى، ولكنها فى الوقت نفسه متفردة وأكثر تعقيدا بسبب عاملين يتميز بهما الجيش: أولا، الانفصال بين وظائف الأمر، التى تمارسها الأقلية (الضباط) كاحتكار، والوظيفة المادية المتمثلة فى القهر والعنف الجماعى - المصدر الفعال للسلطة التنظيمية- التى تمارسها الأغلبية" المحرومة من حق الانتخاب" من الناحية المؤسسية (الجنود العاديون)، وثانيا، إن الجيش يتضمن توحيد شرائح اجتماعية من أصول مختلفة فى إطار الهدف المشترك المتمثل فى ممارسة العنف دفاعا عن الواقع الطبقى القائم. ينبغى إذن النظر للجيش على أنه موقع ممارسات تسلطية تقوم بها وكالات داخلة وخارجه- تتمركز حول مفاهيم أيديولوجية مثل الانضباط، الطاعة، الوطنية، روح الجماعة - ومثل جميع الأنظمة التسلطية فإنه بالإمكانية أو بالفعل يمر بعملية تحد وانهيار.

وفضلا عن ذلك، فإن التنظيم العسكرى، كعالم مصغر للبنية الاجتماعية والطبقية، يقف عند تلاقى محددات اجتماعية وثقافية وسلوكية. تؤدى بالإمكانية إلى عدم الاستقرار. إنه يقتضى ميكانيزمات معقدة لضمان التضامن المؤسسى وتذويب أو تجنب التوترات الاجتماعية. ينبغى أن يكون أحد الأهداف الرئيسية للتحليل المؤسسى هو فهم كيفية قيام الجيش بالدفاع عن حدوده التنظيمية وتماسكه، وإعادة إنتاجهما. إلا أن الحياة الرسمية

للجيش ليست سوى بعد واحد من أبعاد وجوده. وينبغى فى الوقت نفسه النظر للجيش كنظام اجتماعى غير رسمى، تحكمه قواعد أخرى غير القواعد الرسمية. وقد تتدخل فى العلاقة بين الضباط والجنود أنظمة قيمية أخرى غير الهيراركية الرسمية .[11] وفى أفريقيا بصفة خاصة تتعايش الأنظمة القيمية الهيراركية الرسمية وتتنافس مع بنية وثقافة اجتماعية غير رسمية موازية، تظهر فيها شبكات عديدة من العلاقات العائلية واللاعبين الآخرين. يمكن بعد ذلك طرح سؤال حول كيفية رد فعل هذا النظام، الذى يكثف مستويات عديدة من العلاقات والتناقضات، إزاء "المدخلات" من المجتمع الخارجى. كثيرا ماتكون التغيرات فى طريقة اتصال الجيش بالمجتمع الخارجى وكيفية رد فعله إزاءه، مشروطة بتحولات عميقة فى هذه الظروف الداخلية : تغيرات فى أساس التجنيد، فى توازن القوى " السياسية" بين الشرائح العسكرية أو حتى بين الأنواع الوظيفية للوحدات (كنتيجة للحاجات أو التقنيات العسكرية المتغيرة)، أو انحدار فى هيمنة مؤسسية سابقة، إلخ.

٢- العلاقات العسكرية الدولية

هذه هى منطقة " العلاقات المدنية - العسكرية" بالمعنى الدستورى الضيق. فإذا فهمناها بالمعنى المظرى الواسع، فإنها تتعلق بكيفية قيام هياكل دولية محددة - بوصفها أجهزة متميزة تتسم بالخصوصية والاستقلالية الوظيفية من ناحية ووحدة الهدف من ناحية أخرى - بالجمع بين وظائفها التمثيلية والتنفيذية والقضائية والقمعية، وتحقيق توازن داخلى محدد بين هذه العناصر، والحفاظ على هذا التوازن. يظهر هذا التوازن كنظام

معين الأسبقية والعلاقات المتبادلة بين هذه العناصر فى البيان الدستورى"العادى" للنظام البرجوازى، تخضع الهيئة قانونيا (وذلك دون عرقلة استقلاليتها الوظيفية) للهيئة التنفيذية، التى توجد بدورها فى حالة انفصال بنيوى عن الوظائف التمثيلية والقضائية، ويتخذ هذا البنيان شكل خضوع الجيش للسلطات المدنية. هذا هو البنيان الذى ورثته أغلب البلاد الأفريقية عن الاستقلال- ولايزال يعتبر البنيان " المرغوب فيه " دستوريا- على الرغم من ثبوت أن الاحتفاظ به صعب إن لم يكن مستحيلا فى أغلب الحالات. إن السؤال المطروح فى هذا السياق هو كيفية السيطرة على أدوات العنف المنظمة بواسطة أولئك الذين لا يحملون هذه الأدوات، وفى إطار أى بنيان يمكن تحقيق ذلك؟

يعمل الجيش مباشرة على هذا المستوى " الدولى" عندما يتدخل فى السياسة، وينبغى تحديد الطابع السياسى للانقلاب العسكرى على هذا المستوى بالذات - وليس على مستوى التأثيرات الاجتماعية العامة. ففى حين أن الانقلاب العسكرى قد يؤثر أو لا يؤثر على العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع أو على طبيعة النظام الاجتماعى ذاته، فإنه بحكم التعريف يعيد تعريف نظام السيطرة والأسبقية بين عناصر جهاز الدولة نفسه. وعادة مايفعل الانقلاب العسكرى ذلك بالطبع من خلال استيعاب الهيئة التنفيذية فى الهيئة القمعية واستيعاب عنصر التوسط السياسى فى عنصر الأمر، وإلغاء أو تهميش الهيئة التمثيلية، وفرض القيود الصارمة على نطاق عمل الهيئات القضائية وعلى استقلاليتها. تقوم البنية المتميزة للحكم العسكرى على هذا الأساس، وهذا هو الأساس الذى يمكن أن تشتق منه نظرية سياسية خاصة بالعسكرية.

٣- العلاقات العسكرية- المجتمعية

هذه هى منطقة " العلاقات المدنية العسكرية" بالمعنى الأوسع غير الدستورى، وهى تشير إلى البنية العامة للعلاقات بين الجيش والبنية الاجتماعية. يتعلق هذا إلى حد ما بأسئلة سبق أن طرحناها فى هذا المقال، مثل " الطبيعة الاجتماعية" الجيش وكيف أنه يعكس تكوين المجتمع (الطبقة ، الإثنية ، المنطقة، الديانة، الجنس إلخ)، كيفية التواصل بين شرائح محددة من الجيش والمجتمع، كيفية قيام " قوى التوتر فى المجتمع" باختراق الجيش وكيفية انعكاسها أو استيعابها بداخله، علاقة الجيش بعملية العمل فى المجتمع، وبالتالى النظام الطبقى والتناقضات الطبقية، إلخ. وفى حين أن بعض هذه العلاقات بين الجيش والمجتمع هى علاقات" مباشرة" ، فإن غيرها (مثل علاقة الجيش بالفائض الاجتماعى) تجرى من خلال الوساطة السياسية لبنية الدولة.

إن علاقة الجيش بالطبقات الاجتماعية (كما تدل الخبرة دائما) ليست علاقة مباشرة وخالية من المشاكل. والأصول الاجتماعية للضباط والجنود ليست محددا ضروريا لانتماءاتهم الاجتماعية أو الطبقية. فالبنية العسكرية (كنظام تسلطى) منظمة تحديدا بالطريقة التى تنفى حقيقة الطبقات، أو على الأقل صلتها بالجيش، كما أن الطبيعة" غير السياسية" للجيش تجعل تشكيل المجتمع المدنى خارج صلاحياته. وفى كل الأحوال فإن الأيديولوجية الوطنية تؤكد على الولاء للبنية- " للأمة" المجردة وليس لأى من العناصر المكونة لها(فى الحياة الواقعية، بالطبع، قد يستطيع أحد هذه العناصر المتنافسة أن يدعى تمثيل " الأمة" أفضل من غيره) ومن ثم فإن صياغات

مثل " فلاحون بالزى الرسمى" (حتى لو ثبتت صحتها من الناحية السوسيولوجية فى حالة أفريقيا) تقلل من أهمية تعقد المحددات الأيديولوجية وغيرها التى تؤثر على العناصر الدنيا فى التشكيل العسكرى. وفى الحياة الواقعية بالطبع يظهر داخل الجيش الوعى الطبقى وأنواع أخرى من الوعى " الفئوى". ومن ثم فإن طريقة رد فعل الجيش للتوترات والأزمات الاجتماعية تعتمد، بين أشياء أخرى، على وضع القوى داخل الجيش ذاته كبنية تكثف التناقضات، كما تعتمد على طريقة معالجة الجيش للتوتر المستديم بين انتماءاته " الهيئية" وانتماءاته " الطبقية" (المتعددة). وبالتالى فلا يمكن ضمان " نتيجة طبقية" بعينها.

٤- السياق العسكرى - الدولى

يتصل المستوى الرابع التحليلى بالسياق الدولى الذى تعمل الجيوش الأفريقية فى إطاره. تعتمد الجيوش الأفريقية بشدة على المصادر الخارجية للسلاح وبرامج التدريب- وهذا وضع يجعلها تستخدم العملات الأجنبية بكثافة ويربط قدراتها ارتباطا وثيقا بأداء أسواق السلع. كما أن الإيقاعات المتفاوتة لعملية نزع الاستعمار عن جهاز الدولة - حيث كان الجيش عادة آخر الأجهزة التى نزع عنها الاستعمار - ربطت الجيش بالمصالح الأجنبية بشكل أوثق من العناصر الأخرى للبنية السياسية الوطنية. فى الماضى، أدى ذلك إلى إضفاء نكهة نيوكولونيالية قوية على الأيديولوجيات العسكرية ودفع التنظيمات العسكرية الأفريقية إلى التحالفات مع القوى العظمى. ومع ذلك، فباستثناء بلاد قليلة مثل أثيوبيا وأنجولا تعتمد على مصدر واحد للمساعدات العسكرية الكبيرة، فإن الأهمية السياسية لهذه التبعية قد

تضاءلت فى الغالب منذ الستينيات ، لأسباب عديدة. أول هذه الأسباب هو التغيرات فى طبيعة سوق السلاح الدولية، التى أصبحت أكثر تجارية وأكثر تنوعا فى مصادر الإمداد، مع كون مصادر الإمداد الصغيرة وغير الرسمية نشطة بشكل خاص فى القارة الأفريقية. هذا هو الحال بصفة خاصة بالنسبة لسوق الأسلحة الأقل تقدما تكنولوجيا التى تسعى إليها أغلب الجيوش الأفريقية. والسبب الثانى هو الانخفاض الكبير فى مشتريات السلاح منذ القمة التى بلغتها فى الفترة بين أواسط وأواخر السبعينيات، كنتيجة للتقلص الشديد فى إيرادات التصدير، وخاصة بالنسبة لكبار المشترين مثل أعضاء الأويك. كما أن أغلب جوانب التدريب العسكرى الأساسى فى أفريقيا أصبحت محلية.

ولعل العامل الأخير هو ازدياد النضج السياسى للجيوش الأفريقية مما يدفعها لفهم مصالحها وأدوارها على أسس وطنية أكثر، والوصول إلى ساحة التأثير لشرائح وأجيال عسكرية ليست وثيقة الصلة فى تنشئتها الاجتماعية بالمؤسسة والمصالح الأجنبية، فضلا عن تعقد الظروف السياسية فى البلاد الأفريقية مما يدفع الهيراركيات العسكرية لتهذيب حساباتها السياسية. ومن ناحية أخرى، كانت هناك نزعة مقلقة فى السبعينيات وأوائل الثمانينيات وهى بروز القوى العسكرية الأفريقية بشكل أكثر صراحة فى حسابات وتحالفات القوى العظمى، وكذلك عسكرة الخلافات السياسية بين الدول الأفريقية. طالما استمرت مثل هذه الروابط الخارجية فإنها تنعكس على المعادلة العسكرية فى أفريقيا وتحد من الخيارات العسكرية والسياسية للدول الأفريقية. ومن ناحية أخرى، فإن هذه الروابط قد توسع خياراتها

السياسية الداخلية فى بعض الاتجاهات، فمن المعروف أن الصلات العسكرية الدولية لبعض الدول الأفريقية قد استبعدت فعليا إمكانية وقوع انقلابات عسكرية على أراضيها.

تقدم فيما يلى عددا من التيمات البحثية الممكنة المعتمدة على بعض التيمات التى ناقشناها أعلاه، وهى مختارة وفقا للفجوات القائمة فى معرفتنا الحالية بهذا الحقل. وهى تمثل درجات مختلفة من الصعوبة ومن القابلية للبحث، ويمكن توسيعها أو تعديلها وفقا لكل حالة.

(أ) سوسيولوجية المنظمات العسكرية

الأصول الاجتماعية والتكوين الاجتماعى للعسكريين، الأيديولوجية والأنظمة القيمية فى المنظمات العسكرية الأفريقية وبين الشرائح العسكرية، المنظمات العسكرية كأنظمة اجتماعية رسمية وغير رسمية، خطوط التماسك والانقسام فى القوى العسكرية الأفريقية.

الأدبيات المتوافرة حول هذه التيمات محدودة ومتقادمة فى نفس الوقت تظل دراسة لوكهام ١٩٧٠ للجيش النيجيرى متفردة باعتبارها فحصا ممنهجا لهذه التيمات. وقد أعطت بعض الأعمال الأخرى - وهى بالأساس أعمال تاريخية وليست تحليلية - معلومات مفيدة حول الأصول والخلفية الاجتماعية للجيوش الأفريقية، إلا أنها اقتصرت على دراسة هيئة الضباط كما أنها تقف (باستثناء عمل واحد أو عملين) عند منتصف الستينيات (Hutchful 1985,1979, Miners 1970,lee1969) إذا توافرت دراسات حديثة فى التاريخ العسكرى فإنها ستساعد كثيرا الجهود البحثية الأكثر تخصصا وستحسن مستوى المعرفة العامة بالجيوش الأفريقية.

وينبغى أن يكون من الأهداف الملحة لهذه التيمة تحليل مشكلات بناء النظام والتماسك الداخلى داخل القوات العسكرية الأفريقية - وهى دراسة يجب ربطها بمشروع إصلاح الهياكل العسكرية وتحليل حركات الإصلاح العسكرى.

(ب) العلاقات المدنية - العسكرية

ماهو الشكل الملائم للعلاقات المدنية - العسكرية (بالمعنى الدستورى) بالنسبة للأمم الأفريقية؟ هل علينا التخلى رسميا عن مفهوم الجيش " غير السياسى"، الذى أثبت بالفعل عدم قدرته على الاستمرار فى أغلب البلاد الأفريقية؟ أم أن تجارب الأنظمة المدنية (مثل ساحل العاج وملاوى وبوتسوانا والسنغال) التى تجنبت الانقلابات تشير إلى أن هذا المفهوم فى إطار شروط معينة، يمكن أن يعمل؟ وماذا كانت خبرات البلاد التى حاولت أن تدمج رسميا قواتها المسلحة فى العملية السياسية(تنزانيا ،موزمبيق، أنجولا) ؟ هل ينبغى التفكير بجدية فى " الحكم الثنائى"- الذى نوقش فى نيجيريا وجرب فى غانا ؟ هذه كلها قضايا لم يحدث تقدم بشأنها ، وذلك رغم العناية السابقة بها فى الأدبيات. إن ملاحظة جانويتز(١٩٦٣ص ص٨٨، ٨٩) القائلة بأن بلاد العالم الثالث تواجه " المهمة ذات الأولوية القصوى المتمثلة فى إيجاد بيان للعلاقات المدنية - العسكرية يلائم بيئتها الاجتماعية" أصبحت أكثر صحة اليوم مما كانت وقت أن قيلت للمرة الأولى. ونفس الشئ يمكن أن يقال عن مجادلة لى(١٩٨٩ ،ص٩) بأن " أغلب دول أفريقيا المدارية قد قلبت تماما الدساتير التى وضعتها القوى الكولونيالية الراحلة، ولكن القليل منها فقط كانت له تجربة حقيقية مع إعادة صياغة القانون العسكرى".

(ج) النساء تحت حكم الجيش

ماهى التأثيرات الهامة لظهور الأنظمة العسكرية فى سياقات وطنية محددة على الوضع السياسى والفرص الاقتصادية للنساء؟ هل يعوق أى شئ متميز فى موقف هذه الأنظمة من " مسألة المرأة"؟ يقترح أن يتم الاقتراب من هذا البحث فى البداية كدراسات حالة لحالتين وطنيتين- غانا ونيجيريا- لكى نرى إن كان بالإمكان التوصل لاستنتاجات عامة قابلة للتطبيق على الأنظمة العسكرية الأخرى فى أفريقيا. فى الحالتين المذكورتين أعلاه، وعلى الرغم من الاختلافات البديهية بين: مجلس الدفاع الوطنى المؤقت" (PPDC) الحاكم فى غانا و" المجلس الحاكم للقوات المسلحة" (AFRC) فى نيجيريا، فإن النظامين قد حاولا تعبئة النساء خلف مشروعات النظام . فى جميع الحالات، ظهرت زوجة الحاكم العسكرى لكى تلعب الدور الرئيسى، حيث حاولت أن تلعب إزاء النساء دور الهيمنة الذى يسعى الحاكم العسكرى نفسه للعبه إزاء الأمة ككل. ماهى الأشكال الجنسية- الأيديولوجية والعملية التى اتخذها هذا التخصيص للنساء، وماذا يعنى ذلك (على سبيل المثال) بالنسبة لدور كوادر النخب النسائية فى ربط النساء بالإيجاب بالأنظمة العسكرية وبالمشروعات السياسية التى يحددها الرجال؟

(د) البنيان العسكرى الملائم للأمم الأفريقية

تطرح ملاحظة لى Lee القضية الأوسع المتعلقة بإعادة بناء المنظمات والإجراءات العسكرية فى أفريقيا مابعد الاستعمار. ماهو البنيان العسكرى الملائم والأكثر فعالية للبلاد الأفريقية؟ ماهى المزايا النسبية لجيش

المتطوعين، أو الوحدات الصغيرة ذات التسليح الجيد والحراك، أو جيش العصابات، أو خليط مامن هذا كله، بالمقارنة بالبنيان العسكرى القائم ؟ وكيف يمكن الجمع بأقصى درجات الفعالية بين أحد هذه الأشكال وبين قوة دفاعية قارية؟ وهل يمكن بالفعل إعادة بناء علاقات القوة العسكرية بعيدا عن تلك العلاقات الموروثة بتميزاتها الطبقية، وطبيعتها غير الديمقراطية، وموقفها المعادى للحياة المدنية بدون تعويق الكفاءة العسكرية؟ يشير عدم الرضا عن ظروف الخدمة وتاريخ التمردات بين صفوف الجنود العاديين فى العديد من الجيوش الأفريقية إلى أن هناك حاجة ملحة لإعادة النظر فى الهياكل والإجراءات العسكرية الداخلية.

(هـ) التأثير الاقتصادى والتنموى للنفقات العسكرية الأفريقية

لعل التحليل والجدال فى هذا الحقل الهام أقل تقدما فى أفريقيا منه فى مناطق العالم الثالث الأخرى. إلا أن الحقل بصفة عامة ملئ بالمخاطر، حيث أنه يتضمن الكثير من الخلافات الأولية حول نقاط المنهج والتفسير والقليل من البحث التجريبى (يقدم تشان chen عرض عام مفيد للأدبيات، (انظر Chen ١٩٨٦) . بالنسبة لأفريقيا، (انظر Hutchful ١٩٨٨). ويقدم شيندو رأيا متميزا حول تأثير الإنفاق العسكرى على الجوع فى أفريقيا، (انظر Shinla ١٩٨٥) . وعلى الرغم من أن الدراسات (والافتراضات) الأولية حول النتائج الاقتصادية المرتبة على الإنفاق العسكرى فى أفريقيا تميل بصفة عامة للتشاؤم، فإننا بحاجة لأدلة ملموسة أكثر كثيرا قبل التوصل لاستنتاجات قاطعة. ماهو التكوين الفعلى للإنفاق العسكرى الأفريقى؟ ماهو تأثير الإنفاق العسكرى على أداء قطاعات

اقتصادية محددة؟ وماهو تأثيره على المديونية الخارجية؟ وعلى تدريب المهارات وخلق فرص العمل؟ هل تؤدى ممارسات إمدادية معينة بتخفيض النفقات إلى الحد الأدنى وتعظيم المكاسب ؟ هل توجد اختلافات وطنية هامة فى هذه الجوانب، وإذا كان الأمر كذلك فماهو أساس هذه الاختلافات؟

(و) القوى العسكرية الأفريقية والشبكات العسكرية الدولية

كيف قامت مثل هذه الروابط بتشكيل التبعية العسكرية والمحافظة عليها؟ وكيف شجعت المغامرات العسكرية للقوى العظمى وأضفت عليها الشرعية، وحفزت بالتالى العدوان الإقليمى بواسطة القوى العسكرية الأفريقية؟ وماذا كان بالتحديد تأثير الصلات العسكرية الدولية على الممارسات الدولية المحلية وعلى استقلالية الدولة إزاء القوى السياسية المحلية؟ وماهى إمكانيات تقليل هذه التأثيرات الخارجية من خلال مزيد من إضفاء الطابع المحلى على الموارد العسكرية الأفريقية؟

(ز) أنماط الحكم العسكرى

من المدهش أن الحاجة لتعريف خصوصية الحكم العسكرى حظيت بعناية قليلة جدا فى أدبيات العلوم السياسية. ماهو تأثير العسكرية (أو مختلف أنواع العسكرية) على ممارسات الدولة وعلى العلاقات بين الدولة والمجتمع؟ وماهو تأثيرها على الحكم الدستورى وعلى طبيعة البنية السياسية ؟ وعلى الإمكانيات الديمقراطية ؟ لقد كان العسكريون أفضل المعماريين السياسيين فى أفريقيا حيث يمكن النظر للانقلابات العسكرية على أنها" لحظات "كاريزماتية" تتيح فرصة إعادة تشكيل المؤسسات السياسية الأفريقية. وبصفة خاصة، فإن " الهيئات الشعبية" التى كونتها الأنظمة العسكرية فى

بلاد مثل أثيوبيا وغانا وبوركينا تستحق الدراسة التجريبية الجادة بسبب الإمكانية الديمقراطية المتمثلة فيها. وينطبق ذلك أيضا على الحركات العسكرية الشعبية التى نشأت فى محاولة لمقرطة الجيش والمجتمع بصفة عامة. إلى أى مدى استطاعت الصراعات الشعبية والطبقية داخل الجيش نفسه تغيير أساليب الحكم العسكرى والمشروعات الاجتماعية - السياسية؟ (ربما أمكن ضم هذه التيمات إلى أجندة البحث الخاصة بكوديسريا حول الحركات الاجتماعية).

(ح) العسكرية، الإصلاح الهيكلى ، وعمليات التراكم

هل العسكرة ضرورية للإصلاح الهيكلى المستمر ولإعادة عمليات التراكم فى أفريقيا إلى المسار الصحيح، كما تذهب بعض الأدبيات فى هذا الحقل؟ هل " التكيف الهيكلى" على طريقة صندوق النقد الدولى ينتج نزعات نمو العسكرة فى أفريقيا ؟ وماهو الدور الذى يلعبه الجيش نفسه بوصفه نخبة فى عملية التراكم؟ وماهى القيود التى يفرضها ذلك على قدرة الجيش على التدخل بفعالية وتماسك؟ وماهى علاقة ذلك - إذا كانت هناك علاقة - بالظهور المفاجئ فى السنوات الأخيرة للحركات العسكرية الشعبية؟ وهل توجد طرق غير قمعية لتحرير الإمكانية الإنتاجية لأفريقيا- ولو ضمن المنظور الحالى المتعلق بمقرطة عمليات الإصلاح؟

هذه التيمات البحثة لها طابع افتراضي Tentative ، ونحن نعرضها للمناقشة والتعليق والمزيد من التوضيح . سيقتضى بحث بعض هذه التيمات التعاون الرسمى من جانب الحكومات والسلطات العسكرية الأفريقية، وهذا شئ يصعب الحصول عليه. ومع ذلك فمن الممكن توقع أن هذه الدراسات

ستكون مفيدة لهذه السلطات حيث أنها ستلقى الضوء على مشكلات التنظيم العسكرى. وعلى سبيل المثال فإن حكومة غانا بدأت فى ١٩٨٠ بحثا شبه علنى لدراسة الشكاوى المهنية الخاصة بالضباط والجنود الغانيين ومدى ملائمة البنية الكولونيالية لجيش غانا (أوقف انقلاب ديسمبر١٩٨١ البحث- وهو انقلاب ناتج جزئيا عن القضايا نفسها التى كانت قيد البحث- ولم يكتمل البحث بعد ذلك). إن المشكلات الهيكلية والمهنية فى جيش غانا، والتى تضخمت خلال العقدين السابقين على هذا البحث، تتكرر فى الكثير من الجيوش الأفريقية. وقد يثمر البحث السوسيولوجى خططا عريضة مفيدة للسياسة فى هذه المجالات وغيرها.

سيقتضى البحث فى كثير من هذه التيمات أيضا مشاركة باحثين أكاديميين لديهم معرفة عسكرية، وهؤلاء الباحثون قليلون فى الساحة الأفريقية. يتمثل مصدرقيم بشكل خاص لهذه النوعية من الباحثين فى ضباط وجنود الجيش التاركين للخدمة(والذين لايزالون فى الخدمة فى بعض الأحيان). الضباط التاركون للخدمة مصدر مفيد للمعلومات المتعلقة بالجيش والمواد البيوجرافية، وكثيرا ما يسهل الاتصال بهم (يتميز ضباط الجيش السابقون فى نيجيريا بشكل خاص بالغزارة الشديدة فى الكتابة عن تجاربهم العسكرية). ينبغى دعوة مثل أولئك الضباط للمشاركة فى البحث كلما كان ذلك ممكنا. وكقاعدة، ينبغى أن تتاح للعسكريين فرصة الحديث عن المشكلات العسكرية. وإحدى الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك هى إنشاء "مجلس أبحاث عسكرية" يضم أعضاءً عسكريين (تركوا الخدمة و/أو لايزالون فى الخدمة). ومدنيين. وأخيرا، هناك حاجة ماسة لتحسين توفر

وتدقق المعلومات العسكرية للباحثين الأفارقة، بما في ذلك النشرات العسكرية الكبرى ومجلات أبحاث السلام.

الهوامش

١- Abzolam Lonenthal, "Armies and Politics in latin America" World Politics,22,(1) October 1974,P.127.

٢- فى ١٩٧٤ طالب الجيش الغانى من جامعة غانا ترشيح أحد أكاديمييها لكتابة تاريخ رسمى للجيش. وعندما اقترحت الجامعة أحد علماء السياسة بها كانت له أبحاث حول الجيش، فإن الجيش رفضه وكلف مؤرخا بلا خبرة سابقة بإنجاز المهمة!

٣- انظر على سبيل المثال:

John J. Johnson, The Role of the Military in Underdeveloped Countries, Princeton: Princeton University Press, 1962,and I.L. Harowitz, the military a Sub-cultre, in A.A. Said, Protagonists of chenge: Sub-coltures in Development and Perolutin, New Jersey: Prentice-Hall (1971)

٤- تمثل مقالة روبرت جاكمان Robert Jackman التى يحاول فيها تطوير "نموذج للمحددات الهيكلية للانقلاب العسكرى فى أفريقيا باستخدام متغيرات مثل درجة التعبئة الاجتماعية، التعددية الثقافية، نوع النظام الحزبى، مثالاً متطرفاً لذلك. فالجيش نفسه لا يظهر على الإطلاق فى هذا النموذج" انظر:

"The Predictalility of Coupe D'Etat: a model with African data", American Political faience Review, 72,(4) December (1978)

٥ - Robin Cuckham, the Migerian Military: A Sociological Analysis of Auttonity and Revolt 1960-1962, Cambridge: Cambridge University Press, (1971)

٦- والتى تم نقدها من قبل. انظر:

Ethiopian Army and the 1974 Revolution, Armed Forces and Society, 9 (3), Spring 1983; and Megussay Ayele, " The African Ethiopian Revolution- Seven Years Young:, Jornal of Marxists, 3 Jan.1983

Hutchful, Eboe [1979b] 'Organisational Instability in African Military Forces: the case of the Ghanaian Army', *International Social Science Journal*, XXXI, 4.

Hutchful, Eboe [1985] 'The Development of the Army Officer Corps in Ghana, 1956-66', *Journal of African Studies*, 12,3.

Hutchful, Eboe [1986a] 'The Modem State and Violence: the Peripheral Situation', *International Journal of the Sociology of Law*, 14.

Hutchful, Eboe [1986b] 'New Elements in Militarism : Ethiopia, Ghana and Burkina', *International Journal*, XLI (4), Automn.

Hutchful, Eboe [1988] 'Militarisation, Arms Expenditure and Development in Africa', in Sean Moroney (ed), *Africa: A Handbook*. London: Facts on File Publications.

Janowitz, Morris [1964] *The Military in the Political Development of New Nations*, Chicago University of Chicago Press and Windus.

Lowenthal, Abraham [1974] 'Arms and Politics in Latin America, *World Politics*, 27,1.

Luckham, Robin [1971) *The Nigerian Military: A Sociological Analysis of Authority and Revolt* Cambridge: Cambridge University Press

Luckham, Robin [1979] 'Militarism and International Dependence; A Framework for Analysis', in Jose Villamil, *Transnational Capitalism and National Development*, New Jersey: Humanities Press.

Luckham, Robin [1985] 'Militarisation in Africa', in SIPRI, *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook 1985*, London: Taylor and Francis.

Mamdani, Mahmood [1983] *Imperialism and Fascism in Uganda*, Nairobi: Heinemann

Nyong'o Anyang, P. [1983] 'Soldiers and Counter-Revolution in Liberia', *Journal of african Marxists*, 3, January.

Price, Robert [1971] 'A theoretical Approach to Military Rule in New States: Military Rule and the Ghanaian Case', *World Politics*, 23,3, April.

Saul, John [1976] 'The Unsteady State: Uganda and General Amin', *Review of African Political Economy*, 5, Jan-April.

Senghaas, Dieter [1985] 'Militarism Dynamics in the Contemporary Context of Periphery Capitalism', in Marek Thee (ed), *Problems of Militarism*.

Shaw, Tim [1982] 'Beyond Neo-Colonialism: Varieties of Corporatism in Africa' *Journal of Modern African Studies*, 20,2, June.

Shindo, Elichi [1985] 'Hunger and Weapons: the Entrophy of Militarisation', *Review of African Political Economy*, 33.

Valuenzuela, Arturo [1985) 'A note on the Military and Social Science Theory', *Third World Quarterly*, 7, 1, January.

Bibliography

Adekeson, J. Bayo 'On the Theory of the Modernizing Soldier: a critique', *Current Research on Peace and Violence*, 8 (1), April

Atim, Chris and Gariba, Ahmed [1986] 'Ghana: Revolution or Counter-Revolution?, *Journal of African Marxists*, 10.

Bing, Edward [1984] 'Popular Participation versus People's Power', - *Review of African Political Economy*, 31, December.

Brett, Edward [1975] 'The Political Economy of General Amin', *IDS Bulletin*, 7, 1.

Chan, S. [1987] 'Military Expenditure and Economic Performance', *World Military Expenditures and Arms Transfers*, Washington, D.C.: Arms Control and Disarmaments Agency.

Collier, David (ed. [1979] *The New Authoritarianism in Latin America*. Princeton; Princeton University Press.

Decalo, Samuel [1976] *Coups and Army Rune in Africa: Studies in Military Style*, New Haven: Yale University Press.

Decalo, Samuel [1985a] 'Socio-Economic Constraints on Radical Action in the People's Republic of Congo', in Markakis (ed), 'Military Marxist Regimes in Africa', *Journal of Communist Studies*, 3/4.

Decalo, Samuel [1985b] 'The Morphology of Military Rule in Africa', *Ibid.*

Feit, Edward [1968] 'Military Coups and Political Development: Some Lessons from Ghana and Nigeria' *World Politics*, XX, 2.

Finer, Samuel, E. [1962] *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*. London: Pall Mall

Hansen Emmanuel and Paul Collins [1980] 'The Army, the State, and the Rawlings Revolution in Ghana', *African Affairs*, 79 (3), January.

Hansen, Emmanuel [1982] 'The Military and Revolution in Ghana', *Journal of African Marxists*, 2.

Hansen, Emmanuel [1987] 'The State and Popular Struggle in Ghana, 1982-86', in Peter A. Nyongo' (ed), *Popular Struggles For Democracy in Africa*, London Zed Press

Horowitz, I. Louis [1971] 'The Military as a Sub-culture', in Abdul A. Said (ed), *Protagonists of Change: Sub-cultures in Development and Revolution*, New Jersey: Prentice-Hall.

Huntington, Samuel [1968] *Political Order in Changing Societies*, New Haven: Yale University Press.

Hutchful, Eboe [1979a] 'A Tale of Two Regimes: the Military, Imperialism and Class in Ghana', *Review of African Political Economy*, 14.

كراسات كوديسريا بالعربية

صدر منها بمركز البحوث العربية

* التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا

ثانديكا مكانداويرى ....ترجمة د. حسن أبو بكر

* الحركات الاجتماعية والعملية الديمقراطية فى أفريقيا

م. مامدانى ، ث. مكانداويرى، وامبا ديا وامبا

ترجمة : أشرف حسين.

* منظمات الفلاحين فى افريقيا.. قيود وإمكانات

ديسالجن رحماتو ... ترجمة على فهمى

* الصراع العرقى فى أفريقيا

أوكوادبا نولى ترجمة عادل شعبان

تحت الطبع

* الأسر الأفريقية وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا جنوبى الصحراء الكبرى

ارشى مافيجى ..... ترجمة د. حسن أبو بكر

* تداول السلطة السياسية وآلياتها فى أفريقيا

مومار ديوب، مامادو ديوف

مطبوعات مركز البحوث العربية

١- مصير القطاع العام فى مصر — د. فؤاد مرسى — ١٩٨٧

٢- المشكلة الطائفية فى مصر — تحرير د. لطيفة الزيات — ١٩٨٨

٣- سكان مصر — د. وداد مرقس — ١٩٨٨

٤- أزمة مياة النيل — د. رشدى سعيد وآخرون — ١٩٨٨

٥- ببليوجرافيا الطبقة العاملة المصرية — إعداد أشرف حسين — ١٩٨٨

٦- ندوة حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر. — ١٩٨٨
د. احمد هنى

٧- ثلاث قراءات سوفيتية فـــى البيريسترويكا — ١٩٨٨
ترجمة عصام فوزى

٨- المدرسة الاشتراكية فى الصحافة — د. عواطف عبد الرحمن — ١٩٨٨

٩- الأوراق الكاملة لندوة مهدى عامل. نشر مشترك مع دار الفارابى ببيروت. — ١٩٨٩

١٠- المجتمعات التابعة والتنمية المستقلة. — ١٩٨٩
مصطفى نور الدين عطـية

١١- البيريسترويكا فى عيون الآخرين. قراءات من الولايات المتحدة - فرنسا - يوغوسلافيا - جنوب افريقيا. — ١٩٩٠

١٢- المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح — ١٩٩٠
د. ابراهيم العيسوى

١٣- قراءة نقدية لكتابات ناصرية — د. عبد العظيم أنيس — ١٩٩٠

١٤- دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى ١٩٩٠

(١٩٥٣/١٩٨٩) إعداد: إبراهيم برعى

١٥- ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية ١٩٩٠

أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية

١٦- الانتخابات البرلمانية فى مصر تحرير د. أحمد عبد الله ١٩٩٠

١٧- خربشات رجل شارع من بلاد النفط محمد عبيد غباش ١٩٩٠

١٨ - السكان والتنمية في مصر د.نادية رمسيس فرح ١٩٩١

١٩- أزمة الأسلام السياسى ١٩٩١

الجبهة الاسلامية القومية فى السودان نموذجاً د. حيدر إبراهيم

٢٠- الموقف من القص فى تراثنا النقدى. د. ألفت كمال الروبى ١٩٩١

٢١- اليسار المصرى والتغيرات فى أوربا الشرقية (أوراق ١٩٩١

الندوة التى عقدت بالمركز فى يناير ١٩٩١)

٢٢- محمد علي دوس ، حياة موارة فى العمل السياسى العربى ١٩٩١

الأفريقى (سيرة ذاتية ، ترجمة د. أحمد محمد البدوى)

نشرات

- نشرة مركز البحوث العربية
- نشرة المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية
- نشرة الجمعية الافريقية للعلوم السياسية

رقم الإيداع

١٩٩٢/١٩٥١



CODESRIA PAPERS

Military and Militarism in Africa

Eboe Hutchful